http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1980) السنة الثامنة - الأحد (5) كانون الاول 2010

بعد سرقة المصارف وازدياد الحرائق

المواطن يعتمد على "القاصات" كمنظومة امنية يقوم على حراستها!

تحقيق /وائل نعمة

تابع "هيثم" باهتمام شديد ماحدث في البنك المركزي وسماعه انباء الاقتحام ومحاولة سرقته، التي ادت وبحسب عمليات بغداد الى قتل وجرح اكثر من ١٢ شخصا، ورجحت الجهات الامنية في حينها ان يكون الهجوم محاولة لسرقة خزائن البنك.

وكانت قيادة عمليات بغداد قد حذرت في وقت سبق الهجوم من عمليات مماثلة تقودها تنظيمات القاعدة على مصارف ومحال بيع المصوغات الذهبية بعد أن فقدت تلك التنظيمات مصادر تمويلها إثر هجمات تعرضت لها من القوات الامنية.

"هيثم" كان مصدوما من الانباء التي يسمعها عن سرقة المصارف ومحال الصاغة وشركات الصيرفة في بغداد وعدد من المحافظات، وكانت عمليات السطو سجلت ارتفاعاً ملحوظاً منذ العام الماضي الذي شهد حادثة مصرف الزوية في منطقة الكرادة، وعمليات سطو على المصارف الحكومية ومكاتب الصيرفة الأهلية ومحال بيع المجوهرات. منهم.

الهجوم على محال الصاغة والصيرفة

وكرد فعل على العمليات التي استهدفت الصاغة والمصارف، طالب عدد من الصاغة بتوفير حماية لمحالهم في المناطق الشعبية ومنحهم رخصة رسمية لحمل السلاح. يشار إلى أن عدداً من مجالس المحافظات قررت منح أصحاب مكاتب الصيرفة ومحال الصاغة "باجات" واجازات حمل أسلحة خاصة بغية تنظيم عملهم ومنع أستهدافهم من قبل الجماعات المسلحة. لكن هيثم من ضمن اصحاب شركات الصيرفة الذي بدأ يعتقد ان "المدفع" لن يحميهم في حالة تعرضهم لعمليات سطو،لان العصابات التي تقوم بعمليات السطو محترفة،وهوينتقد من يفكر في الحصول على اجازة لحمل السلاح،ويعتبره لايخيف غير الاطفال! ويتوقع اصحاب المحال المزيد من الحذر ووضع حراس مختصين قرب تجمعات الصاغة والمصارف وشركات الصيرفة من قبل الجهات الامنية، وكانت أغلب المحافظات العراقية قد اتخذت إجراءات أمنية مشددة تزامنت مع عمليات السطو المسلح على محال بيع الذهب، تمثلت بتكثيف تواجد رجال الجيش والشرطة وقوات الطوارئ في الشوارع والانتشار في التقاطعات وإغلاق بعض شوارع المدن الرئيسة.

فيما يقف "فراس الصائغ" صاحب محل لبيع الذهب في بغداد الجديدة حائرا بين ان يشتري سلاحا او يضع امواله في البنوك التي تتعرض ايضا لعمليات سطو، او اللجوء لشراء "قاصة" حديدية ويعتمد على منظومة حماية يكون هو رئيسها.

ردود فعل سلبية

ورغم ان وكيل وزير المالية فاضل نبي عند الاستفسار منه عن تأثير مثل هذه العمليات الاجرامية على عملية الايداع والتوفير اكتفى بالقول ان هذا الموضوع لم يؤثر سلباً ،فان سعيد حداد،موظف في احد المصارف الاهلية ايشير،الى ان العمليات الارهابية التي استهدفت المصارف افرزت ردود افعال سلبية لدى الكثير من المواطنين، كما انه يؤثر وبشكل كبير على النظام المصرفي في البلاد،ويضيف "ان الكثير من المواطنين باتوا يخافون وضع اموالهم في المصارف حتى وان كانت قليلة لانها قد تتعرض للسرقة بأي وقت ولا توجد ضمانات تكفل للمواطنين سرعة تعويضهم عن ايداعاتهم المالية"__على حد وصفه

فيما يفضل عدد من المواطنين ان يحول امواله الى ذهب وترتديه الزوجة والبنات سيما من لديه بنات كثيرات، حيث تؤكد "رشا محمد" ان حالة عدم الاطمئنان للمصارف خوفا من السطو عليه جعلتني اسحب وديعتي واستثمارها في شراء المصوغات الذهبية افضل بكثير من سرقتها".

وتضيف" احتفظ بالمصوغات الذهبية الان في منزلي في داخل "قاصة" حديدية اضعها في داخل الجدار واغطيها بصورة منظر طبيعي".

رحلة البحث عن "قاصة"

والحديث عن لجوء المواطن لشراء "القاصات" دفعنا للبحث عن المعارض المتخصصة ببيعها حتى شاهدنا في شارع النضال رجلاً في الخمسينيات من عمره،، وهو يستفسر عن اسعار "القاصات" امام تلك المحال التجارية المتخصصة ببيعها وتصليحها،ويضرب بكف يده على جوانبها،ويضغط على مقبض احداها فيفتح بابها الضخم. ثم تساءل "ما منشأ هذه القاصة الكبيرة"؟فاجابه الشاب الذي جلس بالقرب منها "كورية "،"ولدينا مناشئ اخرى صينية بالاضافة الى العراقية"،الا انه عاد وتساءل من جديد "هل تتميز الخزائن الحديدية باوزان مختلفة"؟"بالتاكيد فكل واحده لها وزن معين يختلف عن الاخرى،والاوزان

> احد المستوردين: بعت في العراق ٨ الاف قاصة في عام واحد.. و٥٪ منها لم تبع في الولايات المتحدة

تعطي مؤشراً،على متانتها وعدم امكانية اختراقها بسهولة، وثقلها وصعوبة حملها وبالنتيجة لايمكن سرقتها بسهولة.

كلام الرجل زادنا فضولا فقررنا المضي في هذا الشارع حيث التقينا بـ"ابو حيدر" الذي يعمل في هذا المجال منذ اكثر من ٢٠ عاما، واكد ان القاصات التي يتعامل معها من مناشىء مختلفة،منها الكوري والياباني والصيني والتركي والانكليزي بالاضافة الى العراقي.

والقاصات العراقية تصنعها معامل في بغداد،بعضها تجيد عملها وتصنعها بشكل جيد و بمواصفات عالية.

يشير ابو حيدر الى ان من يبحث عن الديكور والشكل الجميل سيشتري الخزانة الاجنبية التي تتميز بالاناقة وبالشكل الذي يعتبر مكملا لاثاث البيت،بالمقابل الذي يبحث عن المتانة وقاصة امينة عليه ان يأخذ الصناعة العراقية.

كما يؤكد "ان القاصات الاجنبية تقل وزنا عن العراقية التي تكون بنفس حجمها باكثر من ٢٠ كيلو غراما "، ويشدد على "ان ثقل الخزانة الحديدية دليل على متانتها".

كمااشار بيده الى ان الخزانات الانكليزية التي تجثو امام معرضه وهي مستعملة افضل بكثير من اية خزانة حديثة، لكنه يقول" ان كل القاصات الانكليزية الموجودة قديمة (مستعملة) ولايوجد اي مستورد يجلب قاصات انكليزية جديدة لانها باهظة الثمن،لكنها بالتأكيد افضل ونحن نشتري المستعمل منها".

لن تصمد امام الاسلحة الثقيلة!

وعن انواع القاصات تحدث الينا "شاكر فالح" صاحب معرض اخر لبيعهافي ساحة الاندلس، حيث اكد انها انواع مختلفة منها المكتبي والمنزلي واخرى تستخدم في محال الصيرفة والمصوغات واخريات كبيرات في المصارف.

واشار الى ان وزن الخزائن الصغيرة التي يمكن وضعها على المكاتب يتراوح بين ٣٠ الى ٥٠ كيلوغراماً،واسعارها بين ١٠٠ و١٢٠ دولاراً، اما اكبر القاصات فهي بوزن اكثر من المئة كيلو غراما وتصل الى فوق الطن ونصف،وبارتفاعات من ١٠٠-١٨٠ سنتمرا،وباسعار تتراوح بين ٣٠٠ - ٧٠٠دولار،ويوضح ان هذه الاسعار هي للخزائن الاجنبية.

اما فيما يخص "القاصات" العراقية فان اسعارها مختلفة لانها حسب الطلب،لان الزبون يضع مجموعة من المواصفات ونحن ننقلها الى المصنعين في معامل بغداد ويتم صناعتها وفق المواصفات وعلى ضوئها يوضع السعر النهائي،حيث ان اسعار الاحجام الكبيرة تصل الى المليون ونصف المليون دينار،واوزانها ضعف مثيلاتها من الصناعات الاجنبية.

ويوضح ان"القاصات تتكون من مادة الحديد والفولاذ وبداخلها مادة عازلة لتحمي محتوياتها من الحرائق،ويؤكد رغم كمية الحديد التي تتكون منها الا ان نار (الاوكسجين) يمكن ان تخترقها".

ويؤكد" مهما كبر حجم الخزنة فانها لن تقف امام القذيفة، لكنها ممكن ان تصمد امام العيارات النارية"!

> مواطنون: روتين المصارف وتعقيداته دفعنا لشراء الخزائن الحديدية

مصائب قوم عند قوم فوائد""

ويشدد بائع اخر على ان بيع القاصات مابعد سقوط النظام السابق ارتفع بشكل كبير سيما بعد حدوث عمليات النهب،وخوف المواطن من عمليات السطو.

ويشير "احمد هوبي" الى ان الاحداث الاخيرة التي جرت بسرقة المصارف وحالات الصيرفة والمصوغات الذهبية زادت من مبيعاتنا،سيما بعد حادثة البنك المركزي،حيث بدأ المواطن لايشعر بالاطمئنان بوضع امواله في البنك وفضل وضعها في المنزل بداخل خزانة يقوم بحمايتها بنفسه.

كما يؤكد ان الكثير من زبائنه هم من اصحاب محال الصيرفة والصاغة الذين تعرضوا الى عمليات سرقة فهم دائمو البحث عن قاصات اكثر متانة وفيها انظمة امنية كأن تصدر صوتا او يكون فيها قفل آلي حين يكسر القفل "الكيلون" يغلق ذاتياً ولايمكن فتحها الا عند المصلحين المختصين بذلك.

الحرائق والنظام المصرفي القديم

اما المستورد للقاصات في ساحة الاندلس "هاني سليم" فيؤكد "ان النظام المصرفي في العراق هو من يجبر المواطن على شراء القاصات ووضع امواله وودائعة وحتى الاوراق المهمة والمجوهرات فيها".

ويشير الى ان الدول الاوربية تعتمد على نظام الفيزا كارت ولاتحمل الاموال في جيبها او تضطر الى الاحتفاظ بها في المنازل في قاصات حديدية،كما توجد عدد من مكائن الصرف الالي في كل مكان تتميز بسهولة سحب الاموال في اي وقت.

ويضيف " التعقيدات والروتين الذي يعرقل ايداع وسحب الاموال من المصارف جعله نافرا وطاردا للعميل بدل ان يكون عامل جذب له، وينوه الى ضرورة اعتماد نظام الفيزا او الكارتات الالكترونية في التعاملات المالية التي تكون اسرع واضمن واكثر امانا.

كما يشير الى ان الكثير من العراقيين ليس لديهم ثقافة التعامل مع المصارف وليسوا معتادين على وضع اموالهم في مصرف بل يلجأ المواطن دائما الى وضع الاموال في منزله في كل الاحوال،بينما في اوروبا الرواتب تتحول مباشرة الى مصرف معين دون عناء.

ويضيف لانغفل عوامل اخرى مثل الطريق المزدحم والوضع الامني وصعوبة الوصول الى المصرف جعلت القاصات هي المسيطرة على عالم المال في العراق، كما ان حالات الحرائق التي بدأت تزداد في الاونة الاخيرة في المؤسسات والوزارات دفعت الى شراء القاصات من قبل تلك الجهات، حيث يؤكد "هاني" انه يبيع ٣٠ حاوية في السنة الواحدة والحاوية تضم ٢٠٠ قاصة، بينما يشير الى انه ارسل الى امريكا حاوية لم يبع منها غير ٤٠ واحدة خلال سنة.

والطريف بالموضوع يذكر انه لديه في المخزن الخاص به قرابة الالف قاصة مختلفة الانواع الا انه لايستخدم اي واحدة منها بل يودع امواله مباشرة في المصرف.

تصليح القاصات

اما مصلّح "القاصات"، الرجل المسن "ابو سارة" الذي يعمل بحسب قوله منذ اكثر من ٢٥ عاما في تصليح الخزائن الحديدية، فيقول ان اصعب انواع القاصات من حيث التصليح هي الخزائن الانكليزية،والسبب كما يصفه"لان مفاتيحها صعبة التقليد بالاضافة الى ان التعامل معها يحتاج الى خبرة كبيرة وليس كل مصلح يستطيع تصليحها بسهولة"

وعن "القاصات" الالكترونية الحديثة، فيؤكد "تصليحها ليس صعبا بل نستخدم مواد احتياطية ونستبدل الجزء التالف منها".

ويشير الى ان الكثير من الاشخاص يجلبون القاصات لغرض تصليحها،والكثير منهم يتخوف من اعطائنا اجابات بشأن مكان وضعها في البيت لانه يعتقد اننا ممكن ان نعرف مكان سكنه ونأتي لسرقتها.

اما فيما يخص فتح القاصات المغلقة، فيشدد على ان اصحاب المعارض حين يبيعون قاصة ياخذون صورة من المستمسكات الرسمية ويحتفظون بها ويبلغون الشرطة كذلك،تجنبا لحدوث اي مشكلة قد تجري في المستقبل،كأن يأتي احد ويدعي انها قد سرقت منه،في حالة سرقتها فعلاً،وحين فتحها فيكون المصلح مطمئنا على ان القاصة بيد صاحبها الشرعي.

اما القاصات التي يكون صاحبها غير معروف لاصحاب المعرض فيقوم صاحب المحل باخذ مستمسكاته الرسمية ومن ثم يتم فتح القاصة بطريقته لخاصة.وقد حاولنا مرارا وتكرارا ان نتعرف ولو على جزء يسير على تلك الطريقة الا انه رفض ذلك قائلا "انها سر المهنة".

وعن صناعة القاصات في العراق يؤكد "كاظم فيروز" وهو صاحب احد المصانع لكنه اغلقه بسبب غزو القاصات المستوردة الارخص ثمنا والاجمل شكلا التي جعلت الزبائن يرغبون بها اكثر-على حد وصفه- ، الى ان الخزائن الحديدية تحتاج كميات كبيرة من الحديد تصل الى العشرة امتار بالنسبة للقاصات الكبيرة وتكلف صناعتها الـ٤٠٠ الف دينار،بينما الصينة ارخص بكثير،وتباع بـ ٣٠٠ الف دينار.

ويؤكد ان الكثير من معامل صناعة القاصات قد اغلقت ابوابها لعدم قدرتها على منافسة الاجنبي، بالاضافة الى ارتفاع اجور الكهرباء والمولدات واجور العمال وصعوبة النقل مع الازدحامات ومنع مرور الشاحنات في بغداد بسهولة.

تلوث نهر دجلة كارثة بيئية يشترك بها الجميع.. من يتحمل مسؤولية بقائها من دون حل؟

بغداد /ايناس طارق

تصوير /ادهم يوسف

اتهامات متبادلة بين المؤسسات الحكومية المختلفة والضحية هم المواطنون و نهر دجلة الذي تتحول مياهه بقدرة غريبة مع دخولها بغداد من صافية الى داكنه اللون ملوثة. اذاًمن اين وكيف يحصل هذا التلوث ولااحد يريد ان يتحمل المسؤولية والبعض يرمي بالمسؤولية على البعض الآخر وبذلك لم نستطع الوصول الى الجهة التي تقول ان لها علاقة بهذا الموضوع الخطير والشائك الذي له علاقة بحياة المواطنين مثلما لم نتوصل الى جهة تتحمل معالجة هذا التلوث الذي يؤثر على صحة المواطن.

قبسات من الماضي

ارض ما بين النهرين" هي التسمية التي اطلقها اليونانيون القدماء على البلاد التي يحدّها نهرا دجلة والفرات، وعلى هذه الأرض ازدهرت حضارات عظيمة كالسومرية والاكدية والبابلية والآشورية وغيرها، وكلها حضارات انتشر نفوذها الى البلاد المجاورة ابتداء من الألف الخامس قبل الميلاد.

وعلى ضفاف دجلة الخير كانت الحضارة الاولى التي قدمت للانسانية الحرف الاول في ابجدية الحضارة والعلوم والفنون ، فحضارة العراق ارتبطت ومنذ الاف السنين بدجلة الذي صار بعد كل تلك السنوات يبكي تاريخه وزمن ازدهاره حيث يشكو اليوم من انتهاك صارخ عليه من خلال القاء الاف الاطنان من السموم والملوثات ما يلحق افدح الضرر بالبيئة والانسان.

وزارة البيئة

ولان للموضوع علاقة مباشرة بالبيئة كان لابد من ان تكون باكورة موضوعنا رأيها بشأن التلوث في نهر دجلة.

تقول وزيرة البيئة نرمين عثمان في تصريح لـ"المدى" ان الوزارة شكلت لجنة لمتابعة مياه نهر دجلة برئاسة امانة بغداد للحد من تلوث مياهه. و اكدت ان الوزارة تعتبر جهة رقابية تقوم بانذار جميع المخالفين الذين يقذفون فضلات المياة الملوثة في نهر دجلة،ومثال ذلك قيام الوزارة برفع دعوى قضائية ضد "مستشفى مدينة الطب بعد ان وجهنا لهم تنبيهاً و انذاراً و غرامه مقدارها ١٠ ملايين دينار، لكنهم لم يلتزموا بكل ذلك ولم يعالجوا مشكلة التخلص من فضلات المستشفى ورميها في نهر دجلة.

واشارت نرمين الى عدم امكانية غلق المستشفى لانه خدمي طبي ويقدم خدماته لملايين المواطنين لكن في الوقت ذاته تقوم الوزارة باغلاق المعامل والمصانع الصغيرة،وتؤكد قائلة ان الحقيقة التي لابد من ذكرها ان نهر دجلة يعاني من تلوث كبير يجب معالجته باسرع وقت ممكن وان تشكل لجنة تهتم بهذا الموضوع تبدأ من شمال العراق وصولا الى شط العرب وان يتم تخصيص مالي للبدء بذلك ، جهد تشترك به جميع الوزارات وليس فقط امانة بغداد لان الامر يحتاج الى تكاتف من جميع الجهات المسؤولة في الحكومة.

وزارة الكهرباء

اما المتحدث الاعلامي لوزارة الكهرباء مصعب سري فقد صرح لـ"المدى" قائلا:ان وزارة الكهرباء ليس لها علاقة بالتلوث الذي يحدث بنهر دجلة فضلاعن ان الوزارة والدوائرة التابعة لها لاترمي مخلفات المياه في النهر،لانها لاتستخدم المياه الا في محطات مياه توليد الطاقة البخارية اما المحطات الاخرى فهي تعتمد على الوقود "مثل الغاز والكاز ".

الى مؤازرة بقية الوزارات للتعاون والحد من هذا التلوث اضافة الى انها طلبت من الحكومة تخصيص ميزانية مالية لشراء اجهزة جديدة وحديثة تساهم في تنقية وتعقيم المياه،واشار حكيم في حديثه قائلا: ان الامر يحتاج الى معالجة جدية وسريعة للحد من تلك الظاهرة الخطيرة.

مدينة الطب

وفي اتصال هاتفي مع مدير اعلام مستشفى مدينة الطب "رعد راضي" قال:ان مستشفى مدينة الطب لايرمي النفايات في نهر دجلة ولا نسمح لاي جهة اياكانت بقول ذلك لان المستشفى لديه محارق خاصة للتخلص من النفايات،اما فيما يخص رفع قضية ضد المستشفى فليس لدينا علم بتلك القضية!

مجلس صلاح الدين

وسبق لرئيس لجنة الصحة والبيئة في مجلس محافظة صلاح الدين الدكتور واثق شاكر ان قال في تصريح لوكالات الاعلام: اننا نعيش في بيئة ملوثة ومياه نهر دجلة ملوثة أيضا وهذه الظاهرة ومحطات بيجي الحرارية في الاودية قرب النهر حيث ان الامطار والسيول تجرف هذه النفايات الى النهر، اضافة الى العمليات التخريبية التي تستهدف تفجير أنابيب النفط التي تذهب كميات كبيرة منها الى النهر".

> وزارة البيئة: نحن جهة رقابية تقوم بانذار جميع المخالفين والكهرباء تقول ان ليس لها علاقة بالتلوث الذي يحدث بنهر دجلة

مستمر.حيث يأتي التلوث عن طريقين الأول الأنابيب الناقلة للنفط الخام من حقول كركوك الى مصافي بيجي والتي تمر سابقا فوق النهر عبر جسر منطقة الفتحة الذي دمر عام ٢٠٠٣،ما دفع القوات المتعددة الجنسية الى إنشاء قناة إسمنتية تحت النهر تحتوي على الأنابيب التي تنقل النفط وهذه الأنابيب غالبا ما تسرب كميات كبيرة من النفط الخام". اما السبب الثاني فهو طرح كميات كبيرة من نفايات المصافي أنشأتها ويعمد المكلفون بهذه المهمة برمي النفايات إلى نهر دجلة مباشرة، ومستشفيات أخرى لا تمتلك أية وحدات لمعالجة النفايات وأخرى تحرق نفاياتها الطبية من دون أن تعزلها حسب خطورتها كما هو معمول به عالميا وهذا كله يزيد من حدة المشكلة. وفي مدينة الموصل مثلاً لا يوجد سوى مكان واحد خصص لطمر النفايات يقع في منطقة الحي العربي عند الضفة الشرقية لنهر دجلة، أي أنه يتوجب على آليات البلدية أن تقوم بقطع مسافات طويلة لتعبر النهر لكي تصل إلى منطقة الطمر هذه،بسبب الظروف الأمنية التي تشهدها الموصل، وعدم قدرة الآليات على التنقل بحرية.

> اتهامات متبادلة بين الوزارات التي تطالب بتخصيصات مالية للحد من تلوث المياه

> مدير اعلام مدينة الطب:مستشفى مدينة الطب لا ترمي النفايات في نهر دجلة ولا نسمح لاي جهة بقول ذلك

شيء عن نهر دجلة

لنهر دجلة الذي يبلغ طوله (١٩٠٠) كم عدة منابع في المرتفعات الواقعة في جنوب شرقي تركيا الى الجنوب الشرقي من منابع نهر الفرات وتشتمل على منبع غربي ينحدر من المرتفعات المحيطة ببحيرة (كولجك) ويطلق عليه دجلة الغربي ومنبع شرقي يتكون من عدة روافد تنحدر من المرتفعات الجنوبية المحيطة ببحيرة وان ويدعى بوتان صو ومنبع اخر يسمى (بتمان صو). ومن التقاء هذين النهرين الصغيرين يتكون نهر دجلة الذي ينحدر نحو الجنوب الشرقي في اراض وعرة في تركيا لمسافة (٤٨٥) كم وتكون نسبة ١٨٪ من طوله ويدخل النهر الاراضي العراقية عند قرية فيشخابور ويستمر في جريانه باتجاه الجنوب الشرقي في منطقة متموجة ما بين فيشخابور ومضيق الفتحة الذي يفصل مرتفعات حمرين عن مرتفعات مكحول ، ويكون مجرى النهر في هذا الجزء حصريا محاطا بسهل ضيق ويتسع قليلا بين الفتحة وبلد مع بقاء الحافات الصخرية على مجراه احيانا خاصة في مدينة سامراء. وبعد سامراء وبلد يجري النهر في السهل الرسوبي ويمتاز بكثرة تعرجاته وبالاخص في جزئه الواقع بين مدينتي بغداد والكوت وذلك بسبب قلة انحدار الارض وبطء جريان ماء النهر.

سدة الكوت

وعند مدينة الكوت حيث موقع سدة الكوت يتفرع من الضفة اليمنى جدول الغراف وجدول الدجيلة وبعد مدينة الكوت يستمر النهر في مجراه السهلي المنبسط حتى مدينة العمارة حيث يتفرع في منطقتها من الضفة اليسرى جدولا الكحلاء والمشرح ومن الضفة اليمنى جدول البتيرة والمجر الكبير. وبسبب هذه التفرعات الكثيرة التي تاخذ مياهها من النهر وتصب في أهوار المنطقة يصبح النهر ضيقا قليل المياه وعند جنوب مدينة العزير يعود النهر فيتسع بسبب جريان مياه الاهوار الى النهر ليصل الى قضاء القرنة حيث يلتقي بنهر الفرات. ويختلف نهر دجلة عن نهر الفرات في انه يستلم كميات من المياه الاضافية داخل الاراضي العراقية عن طريق مجموعة من الروافد المهمة بينما يفتقر الفرات الى مثل هذه الروافد.

اخيراً.. وكما قلنا في البداية بقيت اجوبة الوزارات والمؤسسات المعنية مقتصرة على القاء التهم او نفيها دون وجود ملامح حل قريب يضع حداً لمشكلة بيئية تتطلب معالجات سريعة. ونحن بدورنا نضع هذه الصورة امام البرلمان والحكومة وكلنا امل بان تتخذ اجراءات تعيد لدجلة صفاء مائه وتنقذه من التلوث.

> رئيس مجلس محافظة بغداد: التلوث يمتد وسيسبب كارثة على المناطق الجنوبية

لها علاقة بالتلوث الذي يحدث بنهر دجلة فضلاعن

امانة بغداد

بينما صرح حكيم عبد الزهرة المتحدث الاعلامي للامانة قائلا:ان الامانة تحاول بذل اقصى جهودها للحد من تلوث مياه نهر دجلة لكنها ماذا تفعل ازاء هذه الامكانات المحدودة فضلاً عن ان الامانة بحاجة

مجلس محافظة بغداد

بدوره صرح رئيس مجلس محافظة بغداد كامل الزيدي لـ "المدى" قائلاً:ان مياه نهر دجلة تعاني من تلوث كبير وهذا ما وضحته الصور التي التقطت من الجو بواسطة اجهزة خاصة لمراقبة وتحديد حجم التلوث ، كما حددت هذه الاجهزة الاماكن التي تسبب تلوث مياه دجلة. واضاف اذا لم تتعاون الوزارات والجهات المسؤولة في معالجة الامر فان التلوث سوف يمتد و يسبب كارثة على المناطق الجنوبية ايضا لان الماء عندما يدخل الى بغداد يكون صافياً وعندما يغادرها يكون لونه اسود.